

دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية لبنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع

٢. لا يحق للمساهم بصفته وكيلاً أن يحمل عدداً من الأسهم يتجاوز ١٠٪ من رأسمال الشركة.

٣. يمثل المساهم إذا كان شخصاً اعتبارياً من يتدببه الشخص المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه والقاصر يمثله نائبه القانوني.

وستكون البيانات المالية متاحة لكل مساهم في مركز التسجيل اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ٢٠ نيسان ٢٠١٦ مع العلم أنه يمكن للمساهمين الاطلاع على البيانات المالية لبنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع وتقرير مدقق الحسابات على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية www.scfms.sy

لمزيد من الاستفسارات يرجى الاتصال بمكتب أمانة سر مجلس الإدارة كل من:

- السيد محمد نور غالب ١٢٨٠ ٢٢٩٠ ١١
- السيدة هناء إبراهيم ١٦٦٠ ٢٢٩٠ ١١
- المحامي ماهر شعبو ١٣٩٣ ٣٣٧٠ ٩

يكون اجتماع الهيئة العامة قانونياً في حال حضور حملة أسهم يمثلون أكثر من نصف أسهم البنك على الأقل وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، تعقد جلسة ثانية في الساعة الحادية عشرة من نفس يوم الأربعاء الموافق لـ ٢٧ نيسان ٢٠١٦، وتعتبر الجلسة قانونية مهما كان عدد الأسهم الممثلة.

التسجيل لحضور الاجتماع:

على السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع الكائن في دمشق - ساحة العباسيين مبنى الإدارة العامة اعتباراً من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٢ نيسان ٢٠١٦ ولغاية يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ نيسان ٢٠١٦ من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة ظهراً.

أو في المكان المخصص للتسجيل على مدخل القاعة التي سيعقد فيها الاجتماع من الساعة التاسعة حتى العاشرة صباحاً وذلك لتسجيل أسمائهم والأسهم التي يملكونها أو يمثلونها، وعلى كل مساهم أن يحضر معه بطاقته الشخصية أو ما يثبت صفته للحضور

و يجوز التوكيل لحضور اجتماع الهيئة العامة وفق الشروط التالية:

١. لكل مساهم حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل سهم يملكه وللمساهم أن ينيب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي أو أن ينيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على الإنابة.

يسر مجلس إدارة بنك قطر الوطني-سورية ش.م.س.ع دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأربعاء الموافق لـ ٢٧ نيسان ٢٠١٦ في قاعة ليفانت في فندق الفورسيزنز بدمشق، وذلك للبحث في جدول أعمال الهيئة الذي يتضمن البنود التالية:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٥ وخطة العمل للسنة المالية ٢٠١٦.
٢. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن عام ٢٠١٥.
٣. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية ٢٠١٥ والمصادقة عليها.
٤. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
٥. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد مكافأتهم وتعويضاتهم بما لا يزيد عن ٥٪ من الأرباح الصافية للشركة.
٦. انتخاب مدققي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم.
٧. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.
٨. المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني- سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي QNB - سورية ش.م.س.ع

QNB - سورية ش.م.س.ع البيانات المالية ٣١ كانون الأول ٢٠١٥.

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لـ QNB - سورية ش.م.س.ع ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للبنك ذي الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للبيانات المالية.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام البنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية
- يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منمّنة بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي المصادقة عليها

عبد القادر عزة حصرية
شركة حصرية ومشاركة
إرنست ويونغ سورية
(محدودة المسؤولية)

عبد القادر عزة حصرية

من شركة حصرية ومشاركة

إرنست ويونغ سورية

٢٢ آذار ٢٠١٦

دمشق - الجمهورية العربية السورية



البيانات المالية المدققة ٢٠١٥

اتصل على +٩٦٣ ١١ ٩٩٢٠ أو قم بزيارة qnb.com/syria